المحاضرة الخامسة

نماذج تنموية من دول البريكيس(النموذج الهندي)

تعتبر التجربة الهندية في التنمية واحده من أكثر التجارب التي اثيرت جدل كبير؛ ويدور هذا الجدل حول كيف استطاعت الهند تحقيق طفرة كبيرة في التنمية؟ علي الرغم من ذلك ترتفع بها نسبة الفقراء حيث يمثل الفقراء حوالي ربع السكان، وكيف استطاعت تحقيق تلك التنمية في ظل الاختلافات والتناقضات الموجودة بها سواء انتشار عدد كبير من الاديان والمعتقدات أو انتشار عدد كبير من اللغات واللهجات بها حيث تصل عدد اللغات المستخدمة في الهند إلى 33 لغة؟

أولا : التنمية البشرية في الهند:

لم يكتمل نموذج الهند الاقتصادي، فالحكومة اتهمت برفع معدلات النمو لخلق فرص عمل، لكنها بنفس الوقت لم تركز على إيلاء مستوى التنمية المستدامة أهمية أكبر، لهذا ظهر ضعف في مستويات التعليم والصحة على الرغم من معدلات النمو العالية، وفي هذا السياق يُذكر أن أكثر من ربع السكان البالغ عددهم مليار وربع الميار نسمة ما زالوا يعانون من الفقر.

وما زال أكثر من 250 مليون هندي محرومين من الكهرباء، وينخفض معدل الأعمار (مؤشر الرعاية الصحية والمرض) فيها عن المتوسط العالمي، وما زالت الطبقية وعدم المساواة والإقطاع تشكل حالة انقسام اجتماعي اقتصادي، ومصدرًا للصراعات والأزمات

الداخلية في الهند، وما زال معظم المزارعين لا يملكون الأراضي التي يعملون فيها، مما يجعلهم في حالةٍ من الهشاشة وعدم الأمان وضعف الإنتاجية.

وبالنظر إلى مؤشرات التنمية الإنسانية ومقارنتها بالدول المجاورة والمشابهة للهند، يلاحظ أنها تحتل مكانةً متأخرةً في مواجهة الفقر وسوء التغذية وعدم القراءة والكتابة، ثم إن حقوق العمال باتت تحت رحمة الشركات فيما تبذل المنظمات الاجتماعية والنقابات العمالية جهودًا للتأثير في السياسة الاقتصادية الهندية، على النحو الذي يحقق للعمال الضمان الاجتماعي وزيادة الحد الأدنى من الأجور، وقد نظمت إضرابات كبرى لأجل ذلك، إذ لا يتمتع بحماية قانون العمل أكثر من 5% من العمال[1].

-التعليم:

يستند مؤشر التعليم في قياس التنمية البشرية بشكل عام على عدة معايير منها: نسبة المتمدرسين بالنسبة لكل مدرس، مدة التعليم الثانوي، مدة التعليم الابتدائي، صافي معدل التسجيل في المدارس الابتدائية، الإنفاق العام على التعليم، معدل معرفة الكتابة والقراءة بين الشباب، معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين في المدارس الثانوية.

وتعتبر المدارس الحكومية بالهند؛ والتي يتوافر بها التعليم مجاني بالكامل، موضحة أنه يتوافر بالمدارس الهندية منهج حول السعادة وكيفية تكوين المواطن الصالح الهندي يتم تطبيقه منذ 04 سنوات، بالإضافة إلى منهج تعليم الطلاب وتدريبهم على ريادة الأعمال منذ الصغر وخلق وظائفهم الخاصة.[1]

---

[1] مناف قومان.(2017). التجربة الهندية: ***مسيرة الهند من بلد فقير إلى سابع أكبر اقتصاد في العالم***.
http://www.noonpost.com/content/18727(ليوم:2020/03/23 الساعة:1115).

[1] أجمد عاشور.(2019). ***الحكومة تستعين بتجربة الهند في الإصلاح الإداري وإلغاء التعاملات الورقية***.
https://almalnews.com (ليوم:2020/03/17 الساعة:13:35)

الهند - الإنفاق العام على التعليم

3.84

(النسبة المئوية)

في 2013

الإنفاق العام على التعليم يتألف من الإنفاق العام الجاري والرأسمالي على التعليم ويشمل الإنفاق الحكومي على المؤسسات التعليمية (العامة والخاصة)، وإدارة العملية التعليمية بالإضافة إلى الإعانات المالية المقدمة للكيانات الخاصة (الطلاب/الأسر وغيرهم من الكيانات الخاصة).

تصدير | استكشاف البيانات | مقارنة | عرض الترتيب | عرض الخريطة | تضمين | المرجعية

التاريخ	القيمة	تغيير, %
2013	3.84	% 0.59-
2012	3.87	% 1.88
2011	3.80	% 12.39
2010	3.38	% 3.03
2009	3.28	% 4.31
2006	3.14	% 1.44-
2005	3.19	% 4.89-
2004	3.35	% 7.22-
2003	3.61	% 16.45-
2000	4.32	% 2.05-
1999	4.42	% 23.59
1998	3.57	

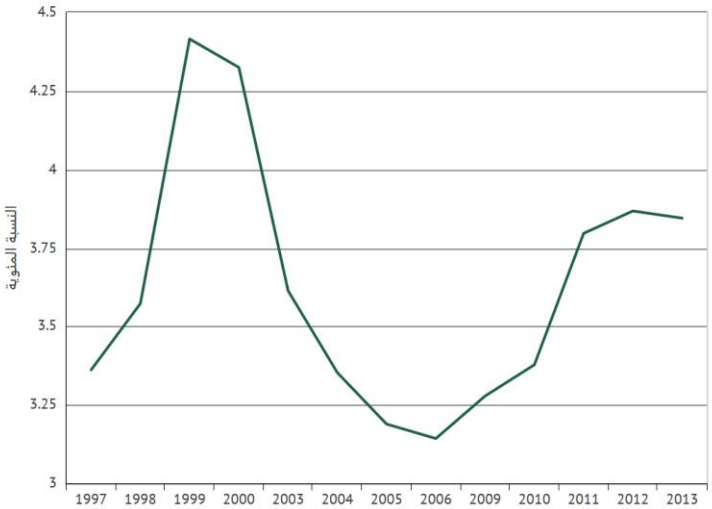

المصدر: World Development Indicators (WDI)

المصدر: **https://ar.knoema.com/WBWDI2019Jan**

الهند - مؤشر التنمية البشرية

مؤشر مُركب يقيس متوسط الإنجاز في ثلاث أبعاد أساسية للنمو البشري - حاية طويلة وصحية، المعرفة ومستوى معيشة معقول

0.65

(مجموع النقاط، الأعلى = الأفضل)

في 2018

تصدير | استكشاف البيانات | مقارنة | عرض الترتيب | عرض الخريطة | تضمين | المرجعية

التاريخ	القيمة	تغيير، %
2018	0.65	% 0.63
2017	0.64	% 0.87
2016	0.64	% 1.64
2015	0.63	% 1.40
2014	0.62	% 1.86
2013	0.61	% 1.24
2012	0.60	% 1.58
2011	0.59	% 1.54

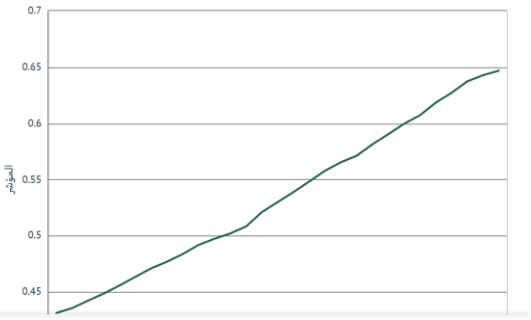

المصدر: **https://ar.knoema.com/WBWDI2019Jan**

مؤشر التنمية البشرية

(مجموع النقاط، الأعلى = الأفضل)

مؤشر مُركب يقيس متوسط الإنجاز في ثلاث أبعاد أساسية للنمو البشري - حاية طويلة وصحية، المعرفة ومستوى معيشة معقول

جدول التصدير | استكشاف البيانات | عرض الخريطة | تضمين

	1990	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
128	الهند	0.43	0.50	0.54	0.58	0.59	0.60	0.61	0.62	0.63	0.64	0.64	0.65
1	النرويج	0.85	0.92	0.93	0.94	0.94	0.94	0.95	0.95	0.95	0.95	0.95	0.95
2	سويسرا	0.83	0.89	0.91	0.93	0.93	0.94	0.94	0.94	0.94	0.94	0.94	0.95
3	أيرلندا	0.76	0.86	0.89	0.89	0.89	0.90	0.91	0.92	0.93	0.94	0.94	0.94
4	الصين	0.78	0.83	0.87	0.90	0.90	0.91	0.92	0.92	0.93	0.93	0.94	0.94
5	ألمانيا	0.80	0.87	0.90	0.92	0.93	0.93	0.93	0.93	0.93	0.94	0.94	0.94
6	آيسلندا	0.80	0.86	0.89	0.89	0.90	0.91	0.92	0.92	0.93	0.93	0.94	0.94
7	أستراليا	0.87	0.90	0.90	0.93	0.93	0.93	0.93	0.93	0.93	0.94	0.94	0.94
8	السويد	0.82	0.90	0.90	0.91	0.91	0.91	0.93	0.93	0.93	0.93	0.94	0.94
9	سنغافورة	0.72	0.82	0.87	0.91	0.91	0.92	0.92	0.93	0.93	0.93	0.93	0.93
10	هولندا	0.83	0.88	0.89	0.91	0.92	0.92	0.92	0.93	0.93	0.93	0.93	0.93
11	الإمارات	0.80	0.86	0.90	0.91	0.92	0.92	0.93	0.93	0.93	0.93	0.93	0.93

المصدر: https://ar.knoema.com/WBWDI2019Jan

ثانيا – التنمية السياسية والإدارية:

من المفارقات في القوة الهندية الصاعدة والواعدة في المستقبل، أن يجد الشخص تعددًا في العرقيات واللغات لدرجة تصل إلى التعقيد، فهناك أكثر من 33 لغة مستعملة في البلاد إلى جانب المئات من اللهجات المحلية، وهناك التعدد الديني، بين الهندوسية والإسلام والبوذية والسيخ والمسيحية وغيرها، بالإضافة إلى التفاوت كبير في طبقات المجتمع بين الفقراء والأغنياء فأكثر من ربع السكان يعانون من الفقر، فضلا عن النزاع الموجود بين الهند وباكستان، والسباق النووي بينهما. ومع كل ذلك استطاعت الهند من بناء نموذج ديمقراطي ينعكس إيجابًا على الاقتصاد القومي ويكون لهم عونًا في التقدم نحو الأمام والمنافسة بين القوى الكبرى في العالم.

وبرأي باحثون فقد تمكنت الهند من بناء نموذج ديمقراطي أصيل، استطاع عبره تقليل حجم التداعيات التي تولدت من التعددات، والتعصبات والاختلافات الموجودة في المجتمع الهندي. فنموذجها الديمقراطي ركز على ترسيخ القيم الديمقراطية في المجتمع لمواجهة التحديات التي تواجهها، فالدستور يعتبر أن الشعب هو مصدر السيادة والشرعية وبالتالي فإقرار القوانين يختص بها البرلمان.

كما يتمتع القضاء في الهند باستقلالية مشهودة في الهند وتعرف المحكمة العليا باسم المحكمة الدستورية العليا وتراقب هذه المحكمة أي انتهاك للدستور حتى ولو من قبل المؤسسات التنفيذية، كما تتمتع كل ولاية محكمتها العليا التي يرأسها كبير القضاة. [1]

ويعترف الدستور الهندي ب 22 لغة، وتعد اللغة الهندية اللغة الرسمية للبلاد، بينما اللغة الإنجليزية لغة رسمية قرينة للهندية. وتنتشر في البلاد 33 لغة أخرى فضلا عن ألفي لهجة

---

[1] قومان، مرجع سابق.

محلية، ويتكلم الهندية نحو 18% من سكان البلاد، وهي لغة الشمال بشكل أساسي، وتشير التقديرات الحديثة إلى أن 40 % من المواطنين يفهمون ويتكلمون تلك اللغة. لكن في الولايات الجنوبية مثل كرنتاكا وكيرلا واندرا براديش وتاميل نادو وولايات الشرق المتمثلة في البنغال الغربية وآسام وتريبورا وغيرها يفضل السكان التحدث بلغاتهم الإقليمية، كما أن هناك تشابه كبير بين اللغة الهندية والأردية.

ورغم أن الإنجليزية ليست اللغة الأم في أي ولاية هندية، إلا أن ربع السكان يمكنهم التواصل بهذه اللغة، ولدى10% من سكان البلاد القدرة على استخدام قدر أو آخر من الإنجليزية تحدثا وكتابة، ومرد ذلك إلى الموروث البريطاني، الذي ساعد الهند على التفوق في صناعة البرمجيات المعتمدة على الإنجليزية. كما ساعدت الإنجليزية على نهوض قطاع صناعة الخدمات في الهند، الأمر الذي أتاح للشركات متعددة الجنسية اتخاذ الهند مقرا لأعمالها، وخاصة تلك المرتبطة بالنشر والخدمات المصرفية والتجارية.[1]

أما على صعيد التنمية الإدارية فهي مهمة تقوم بها وزارة الإصلاح الإداري، هذه الأخيرة تحولت إلى وزارة لا ورقية في غضون ثلاث سنوات تقريباً.

لقد أصبحت الحكومة الهندية لا ورقية بنسبة تزيد عن 60% وجارٍ استكمال النسبة الباقية، كما أن وزارة الإصلاح الإداري في الهند ساهمت في تحقيق معدل نمو مرتفع وصل إلى 7.3% وذلك عن طريق تبسيط إجراءات الخدمات المقدمة لكل من المستثمرين والمواطنين وميكنة الخدمات وربط الجهات الحكومية ببعضها البعض. علما أن الخدمات الحكومية تقدم

---

[1] ضياء الحق وآخرون: ***الهند عوامل النهوض وتحديات الصعود***، الدار العربية للعلوم ناشرون،2010، قطر، ص30.

في الهند من خلال التعاون مع البريد لتوصيل الخدمات للمنازل، من خلال قانون حماية وحرية وتداول المعلومات والمنبثق منه ميثاق المواطن.

مع صرامة في وضع آليات الموازنة العامة لدولة الهند وكذا الموازنات اللامركزية، وما حققته الهند في معدلات النمو المرتفعة وخاصة التعليم، وتوجه 25% من إيرادات الدولة للتعليم و14% للصحة إلا ثمار لذلك المجهود.[1]

يذكر أن الهند تربطها العديد من الاتفاقيات مع الدول العربية في مجال التنمية الإدارية، ناهيك عن فتح الجامعات الهندية المتخصصة في التنمية الإدارية مناصب تكوين للطلاب من خارج الهند، وهذا يدل على السمعة الحسنة التي أصبحت تتميز بها الهند في مجال التنمية الإدارية.

ثالثا- التنمية الاقتصادية:

لكل اقتصاد عراب، فكما لكل برج عالٍ مهندس صمم وخطط وحول المرسوم على الورق إلى واقع، كذلك الاقتصاد له مهندس فنقل الاقتصاد من وضع سيء ومتردٍ إلى وضع أفضل يحتاج لتخطيط وتصميم سياسات مالية واقتصادية دقيقة تراعي المشاكل التي يقع فيها الاقتصاد والظروف المحيطة به، فعراب النهضة الماليزية هو محمد مهاتير محمد، وفي سنغافورة لي كوان يو، وفي اليابان الإمبراطور موتسوهيتو، وفي تركيا علي بابا جان.

أما في الهند فعراب نهضتها ومهندس عملية الإصلاح الاقتصادي فيها هو **"مانموهان سينغ"**، وزير المالية الهندي في حكومة ناراسيما راو (1991 - 1996) والذي له جملة مشهورة يقول فيها: "لو أنك في عام 1960 سألت أي شخص في العالم عن الدولة التي يتوقع

---

[1] أحمد عاشور، مرجع سابق.

أن تكون على قمة رابطة دول العالم الثالث في عام 1996 أو 1997، فإن الهند كانت ستوضع في مقدمة هذه التوقعات."

هناك جملة مشهورة للكاتب الاقتصادي الباكستاني الأصل "غورشاران داس" يقول فيها " :الهند المحررة لن تكون نمرًا - إشارة إلى النمور الآسيوية - إنها الفيل الذي بدا يتحرك في تثاقل إلى الأمام، لن يسرع، ولكن لديه دائمًا قدرة على الاحتمال[1]."

وقد مر الاقتصاد الهندي بمرحلتين هامتين: الاولي وهي مرحلة الانعزال عن العالم وهي الفترة الممتدة منذ استقلال الهند من الاحتلال البريطاني عام 1947، والتي استمرت حتى أزمة الاقتصاد الهندي عام1991، وقد اتسمت هذه المرحلة بالاعتماد على سياسة الاكتفاء الذاتي ومركزية الدولة والتوسع في تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بشكل كبير والاعتماد على القطاع العام.

وقد انتشرت العديد من المشكلات في تلك المرحلة مثل ارتفاع معدلات التضخم والدخول في مرحلة الإفلاس عام 1991، حيث وصل الأمر إلى أن هناك 05/02 مواطنين في الهند يقعون تحت خط الفقر. وفي عام 1982 وصل الدين الصافي إلى 46% من الناتج المحلي، ثم ارتفع إلى 75% عام 1990، وبذلك الدخول في مرحلة الخطر عام 1991، حيث وصل الأمر أن الدولة لم تعد تمتلك احتياطي نقدي يكفي إلا لأسبوعين فقط. ثم انتقلت الهند إلي مرحلة أخري متناقضة تماما عام 1991، ودخلت مرحلة التحول إلي الاقتصاد الحر والخصخصة، وزيادة دور القطاع الخاص، واتسمت هذه المرحلة بالتحول الحذر، نظراً للتوترات التي شهدتها، والمخاوف من عملية التحول إلي الاقتصاد الرأسمالي، وأجرت التحرير الكامل لسعر صرف العملة الهندية (الروبية) عام 1993، واتسمت هذه المرحلة بالانفتاح الاقتصادي، وإلغاء القيود علي الاستثمارات الأجنبية، ورأس المال الأجنبي، وتملك

[1]قومان، مرجع سبق ذكره.

الأجانب في العديد من القطاعات الاقتصادية، حيث تملك الأجانب 49% من قطاع الاتصالات، و 51% من قطاع الأدوية، و ظهرت الهند كتجربة اقتصادية رائده ونمي الاقتصاد الهندي بشكل كبير وارتفع متوسط دخل الفرد ومتوسط العمر، إضافة إلي دخول الهند في الصناعات التكنولوجية ومجال النانو.

1-السياسة المالية ودورها في التنمية الاقتصادية: يظهر دور السياسات المالية الرائد في التجربة الهندية الفريدة في التنمية الاقتصادية في الدعم الحكومي الذي وجهته الهند إلي المشروعات الصغيرة، حيث احتلت المشروعات الصغيرة مكانه كبيره في الاقتصاد والصناعة، فمن خلال **المشروعات الصغيرة كثيفة العمالة،** التي لا تحتاج إلي رأس مال كبير، استطاعت الهند زيادة حجم الإنتاج الصناعي، وتوليد الكثير من فرص العمل، فقد مثل إنتاج المشروعات الصغيرة حوالي 50% من حجم الإنتاج الصناعي، ويعمل بها ما يقرب من 17 مليون عامل، وبذلك أصبحت المشروعات الصغيرة والمتوسطة تحتل المركز الثاني بعد الزراعة مباشرة. وتعرف المشروعات الصغيرة بأنها المشروعات التي لا تزيد تكلفتها الاستثمارية عن 65 ألف دولار، والمشروعات المتوسطة لا تتعدي 750 ألف دولار، ويتمثل الدعم الحكومي لتلك المشروعات في :

أ- توفير التمويل اللازم لتلك المشروعات بأسعار فائدة منخفضة، لضمان استمرار الإنتاج.

ب- الحماية من المنافسة مع الصناعات الكبيرة حيث أصدرت قوانين توصي بتخصيص80 سلعة لا ينتجها إلا المشروعات الصغيرة والمتوسطة فقط، إضافة إلى السماح للصناعات الكبيرة بتصنيع المنتجات الخاصة بالمشروعات الصغيرة، بشرط تصدير 50% من ذلك الإنتاج، بهدف تدعيم الصادرات.

ج- توفير البيانات، والمعلومات اللازمة للمشروعات الصغيرة عن حالة الأسواق، واحتياجاتها، إضافة إلي تطبيق أسلوب العناقيد الصناعية الذي ساعد علي تجمع المشروعات

الصغيرة، والربط بينها، وإنتاج منتجات مكمله للمشروعات الكبيرة ومغذيه لها، إضافة إلي المساعدة في عمليات التسويق الملائم لإنتاج المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

د- تدعيم البنية الأساسية لتلك المشروعات، مع توجيه التدريبات اللازمة للعمال، وتوجيه الدعم الإداري والفني .ه- العمل على إنشاء وتعديل القوانين بما بتوافق مع احتياجات تلك المشروعات.

و-إنشاء جهاز (إدارة الصناعات الصغيرة والريفية) الذي يعمل على تعظيم دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد القومي، والعمل على التصدي لكل التحديات والمعوقات لتلك المشروعات.

ح- توجيه الدعم المادي لها حيث أنشأت الهند صندوق لدعم المشروعات الصغيرة، والمتوسطة برأس مال قدره 50مليون دولار.

ط- إقامة نظام للإعفاء الضريبي الخاص بالمشروعات الصغيرة، الذي يعتمد على أن تقل نسبة الإعفاء الضريبي بشكل تدريجي مع الزيادة في رأس مال المشروع.

ك- توجيه العديد من الإعفاءات الضريبية، والمزايا الأخرى، في مناطق ريفية، بهدف توزيع عمليات التنمية على مختلف الأقاليم الجغرافية، وتدعيم التنمية الاقتصادية بتلك المناطق.

ل- إقامة شبكات الطرق، والمياه، والكهرباء، وغيرها، بهدف المساعدة على تطبيق أسلوب العناقيد الصناعية، والمجمعات الإنتاجية.

م- إقامة اتفاق بين المشروعات الصغيرة، والمتوسطة وبين الشركات الحكومية يهدف إلي إشراك المشروعات الصغيرة، والمتوسطة، في إنتاج 30% من المعدات الهندسية الثقيلة،

و45% من المعدات الهندسية المتوسطة، و 25% من وسائل النقل، و40% من المنتجات الاستهلاكية.[1]

2-القطاعات التنموية في الهند:

أ- الزراعة: القطاع الزراعي له مكانة كبيرة في الاقتصاد الهندي ودرو كبير في مسيرة التنمية، فالإنتاج الزراعي في الهند يحتل المرتبة الثانية علي مستوي العالم من إجمالي حجم الإنتاج الزراعي العالمي، ويستحوذ قطاع الزراعة علي 60% من إجمالي القوي العاملة، وحوالي 18.6% من الناتج المحلي الإجمالي، وعلى الرغم من أهمية الدور الذي يلعبه هذا القطاع الحيوي في التنمية الاقتصادية، إلي أنه يعاني من العديد من المشكلات والتحديات مثل- ارتفاع نسبة الأمية وانخفاض مستويات الوعي، والتعليم بين الأفراد في المناطق الريفية، وبالتالي التأثير السلبي علي إنتاجية الأفراد، وانخفاض الوعي بأساليب التسويق، والتصدير. - انخفاض مساحة الملكية من الأراضي الزراعية، ما يعكس انخفاض إنتاج الأرض حيث يقل متوسط الحيازة للأراضي الزراعية عن 20000 سم، بفعل قوانين الملكية للأراضي الزراعية .ـ انتشار ظاهرة البطالة المقنعة في القطاع الزراعي بسبب زيادة عدد العمال عن احتياجات الإنتاج .ـ الاعتماد على وسائل تقليدية في عمليات الري مثل الاعتماد على الأمطار، والمياه الجوفية، ففي عام 2001 كانت 53% من الأراضي الزراعية تعتمد على تلك الوسائل البدائية في عمليات الري.

ب- الصناعة: يلعب القطاع الصناعي دورا كبيرا أيضا في عمليات التنمية حيث تحتل الهند المكانة الرابعة عشر في العالم من حيث حجم الإنتاج الصناعي، إضافة إلى أنه يمثل 28% من إجمالي الناتج المحلي، و17% من حجم القوى العاملة في الهند. ويرجع ذلك إلى دور المشروعات الصغيرة، والمتوسطة التي يعتمد عليها القطاع الصناعي بشكل كبير فهي تمثل

---

[1] محمد كانجو: ***تجربة التنمية في الهند، مركز دراسات الصين وآسيا***، 2020/08/13، https://chinaasia-rc.org/%D8%AA%D8%ليوم(2020/08/17، الساعة:12:45)

حوالي 40% من حجم الإنتاج الصناعي في الهند .ويلاحظ أن هذا القطاع قد نمى بشكل كبير بعد فتح الباب أمام القطاع الخاص، والاستثمار الأجنبي والدخول في عصر الاقتصاد الحر، ويبلغ معدل نمو هذا القطاع من 4% إلى 5% سنوياً. ويتوافد على قطاع التصنيع من 6إلى 8مليون شخص سنويا من المستوي المتوسط في التدريب، ما يعكس قدرة هذا القطاع على استيعاب قدر كبير من القوي العاملة. تحتل صناعه الفولاذ مكانه كبيرة في الإنتاج الصناعي في الهند، بفضل حجم إنتاج الهند من الفولاذ، الذي يبلغ 100 مليون طن عام 2011، ومن المتوقع أن يصل الي 200 مليون طن عام 2020[1] .

ج- قطاع الخدمات: ينمو قطاع الخدمات بقوة في الاقتصاد الهندي منذ فترة الثمانينات، فقد وصل في الثمانينات إلي معدل نمو 4.5%، وفي التسعينات وصل إلي 7.5% ، و وصل في الألفية الثالثة إلي 8% ـ 9% وهو يمثل حوالي 60% من إجمالي الناتج المحلي. ويعتمد ذلك القطاع بشكل كبير على ثورة تكنولوجية المعلومات، التي تمثل ثلث إنتاج القطاع الخدمي، وساعد على نمو هذا القطاع توافر الأيدي العاملة الماهرة بأجور منخفضة (متوسط 100دولار للشهر)، مع توسع نشاط الاستثمار الأجنبي، إضافة إلي البنية التحتية المتميزة خاصة في قطاع الاتصالات. وساعد التحرر الاقتصادي على تنشيط عمليات التسويق لذلك القطاع في الخارج، وتزايد العمليات والصفقات من الباطن في ذلك القطاع، وامتدت إلي معظم الأعمال بما فيها الصحة، والمحاماة وغيرها، و مثلت تلك الأعمال حوالي ثلث الإنتاج في القطاع الخدمي.

3 – جهود لدعم التنمية الاقتصادية: نفذت الهند عدة مبادرات لدعم التنمية الاقتصادية والنهوض اقتصاديا: **أ- المدن الذكية :** طرحت الحكومة الهندية مبادرة "المدن الذكية" بالتعاون مع الولايات الهندية، والحكم المحلي، بهدف دفع النمو الحضري من خلال تعديل

---

[1] محمد كانجو، مرجع سابق.

البنية التحتية حيث تتعمد لقيادة النمو الاقتصادي، وتحسين جودة المعيشة للناس عن طريق تنمية المناطق المحلية، وتسخير التكنولوجيا، ويكون تركيز المدن الذكية علي تحسين المدينة وتجديدها، وتوسيعها، حيث نفذت المبادرة في كل الولايات بناءاً على تقدير خلفية كما يتوقع تنفيذها كمخطط برعاية مركزية حيث خصصت حكومة الاتحاد 48000كرور/ روبية علي مدار خمس سنوات بمتوسط 100 كرور/ روبية للمدينة في السنة، ما يعادل ما تساهم به الولاية في المرحلة الأولي من التنفيذ وقد تم تقييم 20 مدينة للتنفيذ وفق تلك المبادرة.[1]

ب- اصنع في الهند: طرحت مبادرة "اصنع في الهند" بهدف أن تصبح الهند محور صناعي عالمي حيث يتوقع دعم زيادة الأعمال في قطاعات الصناعة والخدمات والبنية التحتية، رفعت الحكومة الهندية شعار استثمر في الهند من أجل ترويج الاستثمار تحت نفس المبادرة كما تم تكوين خلية تسهيلات أساسا لدعم كل استفسارات الاستثمار، والاتصال بالعديد من الوكالات بالنيابة عن المستثمرين المحتملين.

ج-تسهيل عمل الاستثمار :مبادرة "تسهيل عمل الاستثمار" تهدف لتحسين بيئة العمل في الهند حيث قامت الحكومة ببحث وتشريع عدة قوانيين تتجه نحو تسهيل أعمال بدء، وإقامة المشروعات، والأعمال، ومن هذه الإجراءات:(التقديم الإلكتروني للحصول علي الرخص الصناعية عن طريق الإنترنت – حصر الوثائق المطلوبة لأعمال التصدير والاستيراد علي ثلاث وثائق- وإزالة متطلبات الحد الأدنى من رأس المال المدفوع لإقامة وتكوين الشركات – ومنح التصريح الأمني علي الرخصة الصناعية خلال إثني عشر يوم – وخضوع الإجراءات لخلية التسهيلات المقامة في مبادرة "استثمر في الهند" كالباقيين)

ه- مشروع القطار السريع : وافقت لجنة الشؤون الاقتصادية في الحكومة علي مشروع القطار السريع في ديسمبر 2015، ليتم تنفيذ الدعم التقني والمالي من اليابان في نفس الشهر حيث وقعت كلا الحكومتين مذكرة تفاهم حول التعاون من أجل إنجاز هذا المشروع، وتكون التكلفة الكلية حوالي 97636كرور/ روبية كما يتوقع من اليابان تقديم دعم مالي، وتسهيلات سداد علي 50 سنة بمعدل فائدة 0.01 % ويبلغ طوله 508 كم بين مومباي وجوجارات حيث

---

[1]محمد كانجو، مرجع سابق.

تصل سرعته القصوى إلي 350كم/ساعة ويتوقع أن يستفيد من هذا المشروع 13مليون مسافر وفي عام 2023 سيصل العدد الي 68 مليون مسافر.

4-التحديات التي تواجه الاقتصاد الهندي: على الرغم من الانجازات الكبيرة التي حدثت في الاقتصاد الهندي إلا انه مازال يواجه عدد من التحديات الهامة التي تتمثل في :

أ- انتشار الفقر حيث مازال يعاني حوالي 28% من المواطنين تحت خط الفقر.

ب- ازدياد الحجم السكاني للهند حيث تجاوز مليار نسمه، وبالتالي ارتفاع حجم الطلب، خاصة الطلب على الطاقة فتحتل الهند المرتبة السادسة على العالم من حيث استهلاك الطاقة، مع ارتفاع عدد السكان والطلب على الطاقة فستزداد استهلاك الهند من الطاقة بنسبة 90% عام 2020، ما يمثل تحدي كبير لمسيرة التنمية الاقتصادية وذلك على الرغم من الجهود الحكومية المبذولة في البحث عن مزيد من المصادر النفطية ومصادر الطاقة بشكل عام.[1]

وقد بلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي 2025 ترليون دولار بحسب البيانات الرسمية عام 2016 عن موقع انفستوبيديا الاقتصادي عن بيانات صندوق النقد الدولي في أكتوبر/تشرين الأول 2016 وعن الموقع نفسه في 7 تموز/يونو الجاري وبحسب توقعات البنك الدولي المستندة إلى أبريل/نيسان الماضي، فاحتل الاقتصاد الهندي المرتبة السادسة على مستوى العالم بناتج محلي قدره 2.45 تريلون دولار. وقدر الموقع أن حصة الخدمات من الاقتصاد الهندي تقدر بـ57% والزارعة بنسبة 17% فيما تقدر الصناعة بنسبة 26% من الناتج المحلي الهندي، وبلغ حصة الفرد من الناتج المحلي 1850 دولار في السنة، ويتوقع البنك الدولي أن تقفز الهند إلى المرتبة الرابعة على مستوى العالم في العام 2022. ويُذكر أن الهند تمكنت من إخراج 137 مليون فقير بحلول العالم 2014، إذ بلغ عدد الفقراء 270 مليون فقير متراجعًا من نحو 400 مليون في العام 2005.[1]

---

[1] محمد كانجو، مرجع سابق.

[1] قومان، مرجع سابق.

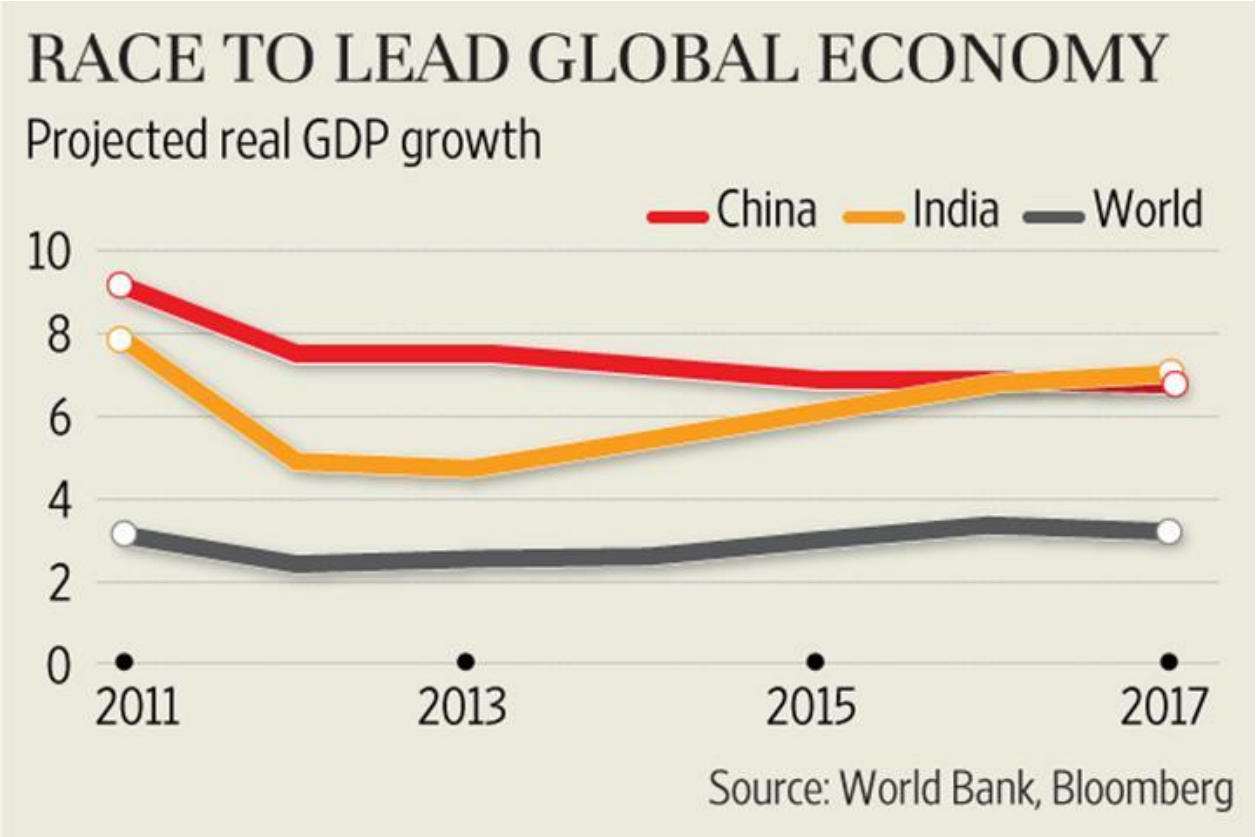

المصدر: قومان، 2017.